

الدولة في الفكر السياسي اليوناني القديم

د. رقية سعيد خلخال

كلية النخبة الجامعة الاهلية/ بغداد

Ruqqaia82@yahoo.com

تاريخ الاستلام : ٢٠١٩/١٠/١

تاريخ القبول : ٢٠١٩/١١/١٦



This work is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

المخلص:

تمثل فكرة الدولة فكرة حيوية تاريخية تشكلت بعد الاجتماع البشري وأحيائها مفكرو ما قبل الميلاد وهذا يدل على محور مهم هو أن الدولة تمثل هيئة سياسية وقانونية تعمل من أجل تحقيق الرفاه والسعادة لكل مواطنيها من خلال القانون الذي عن طريقه تتحقق دولة عظمى مبنية على أساس الحكمة والمعرفة التي أطلق عليها الفضيحة. أما (أرسطو) لم يكن ليختلف عن من سبقوه في عرض الأفكار مثل (سقراط-أفلاطون) ولكن الفرق يتجلى في إن (أرسطو) اختلف في صياغة الدولة كمفهوم منه عن (أفلاطون) ، فقد أوضح الثاني إن الدولة تتمثل بخمسة أنواع ، أما الأول فقد صاغ هذه الأنواع على وفق إطار السلطة أي أنواع الدول عند (أفلاطون) ترجمت أنواع للسلطة عند (أرسطو طاليس)، والفرق الآخر يتجلى أيضا بأن رجل الدولة عند (أفلاطون) يختلف عن الحاكم السياسي، أما (أرسطو طاليس) فقد أوضح إن رجل الدولة هو أيضا يختلف عن الحاكم السياسي وأيضا يختلف عن الماسك بزمام السلطة السياسية ويعد كل من (سقراط-أفلاطون) الأساتذة الذين جنى منهم مجموعة الأفكار، والطرح الذي جاء به هو أفكار تميل إلى أن تكون مثالية إلى حد ما، لكن التمييز الذي جاء فيما بعد هو كيفية الاختيار الواقعي الذي وقع عليه (أرسطو) وهو لم يكن من نسيج خيال أو أسطورة ، وإنما الواقعية نتجت من صميم الواقع المرير الذي عاشه وعلى الرغم من كل ما عرضه مفكرو اليونان إلا أنها مثلت بصمة حتى هذه اللحظة تنقل صورة وخريطة واقعية للدولة.

الكلمات المفتاحية: مفهوم الدولة، الفكر السياسي اليوناني، سقراط، افلاطون، الفضيحة

The Concept State in the Ancient Greek Political Thought

Dr. Ruqia Saeed Khalkhal
Al- Nukhbo University College/ Baghdad
Ruqqaia82@yahoo.com

Abstract:

The Concept of the state represents a vital idea that has been formed after human interaction, and has been revitalized by the philosophers before Christ. This indicates an important axis that is state represents political and legal entity that acts for the sake of achieving welfare and happiness to all its citizens through enforcing law and by which a great state, based on wisdom and know ledge, can be established which has been named (Virtue). Aristotle was not different from the previous philosophers like Plato and Socrates in presenting his thoughts. Aristotle differs from Plato in presenting state as a concept. The latter showed that state can be represented by five types, while Socrates presents all the previously mentioned types according to State frame. This means that the types of states according to Plato were clarified as types of states according to Aristotle. The other difference between Aristotle and Plato is that the statesman is different from the political ruler. Aristotle believes that a statesman differs from the political ruler and a holder the reins of political authority. Both Socrates and Plato believe that the professors have idealistic ideas whereas Aristotle has realistic view point due to the bitter reality that he lived. Accordingly, the image of the state represents a realistic map for the concept of the state.

Key Word: The state, the Greek political thought, Socrates, Plato, virtue.

المقدمة

من فجر التاريخ أرادت شعوب كثيرة أن تعيش ضمن إطار منظم ينظم حياتها على وفق نمط تتفق فيه مع غيرها ، فقد كان هذا واضحا عن طريق الاستعمار والغزوات التي تقوم بها القبائل حيال غيرها، إذ نرى أن الأمر يتضح من خلال هذا الغزو ، أو التعدي على باقي القبائل والمجتمعات الأخرى هي خطوة بحد ذاتها تعبير عن مدى إثبات هذه القبيلة لمدى القوة التي تتمتع بها ومدى قدرتها على السيطرة على باقي المدن التي تقع في حوزتها، هذه المسألة تعود إلى حب السيطرة التي تحملها يضاف إلى النفوذ الذي تتمتع به من خلال مساندة أفراد القبيلة التي يعيشون ضمن إطارها، حتى نصل إلى حالة اتساع القبائل ، لتتكون القرى ومنها المدن إلى أن وصلت إلى حيز كبير عبر عنه الدولة ، ونحن ضمن إطار بحثنا نحاول أن نحدد في المبحث الأول ماهية الدولة والنظريات التي عرفت الدولة، أما المبحث الثاني فستكون الدراسة منصبة فيه على الدولة في فكر (سقراط وأفلاطون)، أما المبحث الأخير فستتاول فيه عن الدولة في فكر (أرسطو طاليس).

الإشكالية

تتطلق إشكالية البحث من خلال التساؤل المعروف هو هل إن الدولة مثلت إطارا مهما يمثل بصمة لتنظيم حياة الشعوب وسورا تحمي بها الأفراد من التعدي؟

الفرضية

فرضية البحث تنطلق من الإجابة على التساؤل هو إن الدولة مثلت إطارا تنظيميا وسورا تحمي بها مواطنيها من الغزوات والتعدي وهذا واضح من خلال ما عرضه مفكرو اليونان وهم سقراط، أفلاطون، أرسطو.

أهمية البحث

إن أهمية البحث تكمن في إن الدولة تمثل هيئة تستطيع من خلالها السيطرة على إدارة أمور المجتمع وحماية مواطنيها من أي تعدٍ خارجي.

هدف البحث

الهدف من البحث هو إن الدولة كانت ولا تزال تمثل الشغل الشاغل لكثير من الطروحات الفكرية ؛ لأنها تمثل هيئة قابلة لتطور قوانينها من خلال حماية حقوق وحرريات مواطنيها من أي تعدٍ قد يمس تلك الحقوق والحرريات المقدسة.

المبحث الأول: (ماهية الدولة)

قبل الدخول في فكرة الدولة لا بد من إعطاء تعريف أولي للدولة، إذا أردنا أن نعبر عن الدولة وعن قدرتها على استخدام الإرغام في تطبيق القانون فهذا ليس كافياً في تعريف الدولة، لأن الدولة تعبر عن التمييز بين الحاكم والمحكوم وهو تعبير يريد به إيجاد نوع من العلاقة بين طرفين أحدهما يأمر والآخر يطيع، بل تذهب إلى بعد من ذلك هو القدرة على استخدام القوة في تطبيق القانون ليس لفرض إرادة الحاكم فقط، بل لتطوير حياة الأفراد في داخل المجتمع الذي يشغلونه، ويضاف إلى ذلك إن الدولة هي تعبر عن الدرجة التي وصلت فيها المجتمعات إلى التمييز السياسي بدرجة من التعقيد والتطوير.

(الشاوي، ١٩٦٥، ص ٣٣-٣٤) (Al- Shawi,1965:P.33-34)

ولا نرى أي فرق في الحقيقة بين القوة التي يملكها رئيس العشيرة وبين القوة التي تملكها الدولة فالهدف واحد الا، وهو القدرة على السيطرة على أكبر ممكن من أفراد الشعب لغرض رسم صورة تنظيمية للحياة والمجتمع، ولكن الفرق نتلمسه في الطبيعة وليس في الدرجة، والفرق يتجلى في القوة التي تستعملها الدولة، إذ لا يجب أن تكون هناك قوة تضاهي قوة الدولة، أو تردعها وأيضاً أن تكون منافسة أو متعادلة معها، لأن هذا الأمر يبدو انه سوف ينتهي إلى الفوضى التي تحاول الدولة قدر الإمكان الابتعاد عنها لغرض فرض السيطرة والإرادة على الشعب. (نفسه، ص ٣٤) (Ibid,1965:P. 34)

الحقيقة إن الدولة والتطرق إلى مثل هذا الموضوع هو أمر يمكن التناول فيه يكون في غاية الدقة، فمن جهة يجب التعرف إلى النظريات التي تخص الدولة وكذلك العناصر التي تتكون منها. إذ نرى إن هناك عدة نظريات عرضت على أساس توضيح فكرة الدولة ومنها، النظرية الإلهية، فقد ظهرت هذه النظرية في العصور الوسطى التي وجدت من أجل تبرير الحكم المطلق للملوك، من خلال صراعهم مع الكنيسة، والبرجوازية، وذلك من خلال منطق إن الله -ﷻ- خلق كل شيء في الحياة والدولة هي إحدى المخلوقات فهي ليست من صنع البشر وإنما من الآلهة، وبما أن الملوك يديرون الحكم فيجب إطاعتهم، وواجب الشعب أن يطيع الحكام، لاسيما وإنهم المسئولون أمام اله في حكمهم للشعب، أما النظرية الأخرى وهي نظرية القوة حيث ترى هذه النظرية، إن أساس الدولة يقوم على الأساس المادي، واستخدام القوة والعنف هو إحدى الوسائل التي تحقق المصالح الذاتية، وكذلك الجماعية، والنتيجة هي انتصار الأقوياء على الضعفاء، والتحكم بهم وهنا تبرر وجود وسيطرة القوي من خلال التمسك بزمام السلطة السياسية، وإدارة الدولة من خلال القوة والنفوذ الذي يلتجأ إليه الأقوياء، وهناك من يرى أن الدولة وجدت من خلال الحرب ولكن الأمر غير مرغوب فيه بقدر ما يكون للسلم دور أيضاً بوجود الدولة فهناك القوة الاقتصادية التي يسيطر فيها الغني عن الفقير والخ...

(الغرباوي، ٢٠١١) (Al- Gharabawy,2011)

وهناك نظريات أخرى منها نظرية الأسرة التي ترى أن أصل الدولة يعود إلى الأسرة التي تكون القبيلة ومنها القرى والمدن إلى أن تصل إلى مدن كبرى تتمثل بالدولة، وأيضاً نظرية العقد الاجتماعي التي ترى في تكوين الدولة عاملاً أساسياً يتمثل بتنازل الأفراد عن جزء من حقوقهم حيال الشخص الحاكم مقابل الاحتفاظ بجزء من هذه الحقوق التي تتمثل بوجود ضامن حقيقي وفعلي يعمل على ضمان حقوق الأفراد والذي يتمثل بالقانون، وأيضاً النظرية الماركسية التي ترى بوجود طبقة حاكمة تعمل على إدارة الدولة بعد القضاء على كل أشكال السيطرة والضعف الذي يمتلكه العمال والفقراء الذي يتمثل بسيطرة الطبقة البروليتاريا على مقاليد الحكم والذي يتمثل بدكتاتورية البروليتاريا بعد المرور بمراحل تصل فيها الدولة المبتغاة من الماركسية. (نفسه، ٢٠١١) (Ibid,2011)

الحقيقة إن التعمق بفكرة الدولة أنها مفردة تحتاج إلى تحليل دقيق للتعرف عن صياغة المجتمع لحياة منظمة تقع ضمن إطار حديدي يتمثل بالدولة وهو إطار لا شك فيه يهدف إلى تطوير نوع معيشة الأفراد بدل سيادة الطغيان فيها، ولتعزيز دور الأفراد فيها.

ونرى (فولتير) يعبر عن مدى أهمية إدارة الدولة وقيادة المجتمع التي تحتاج إلى نوع خاص للإدارة الذي يتمثل بالشخص الحاكم والمميزات التي تجعله حاكماً حقيقياً يعرف الحقوق والواجبات، ويذكر فولتير "لم اعرف حتى الآن أي شخص لم يحكم دولة ما، إنني لا أتكلم عن الرؤساء والوزراء الذين يحكمون في الواقع سنتين أو ثلاثة، إنني أتكلم عن الناس الآخرين الذين يعرضون في مكاتبهم أسلوبهم للحكم وإصلاح الجيش والكنيسة والقضاء والمالية". (دوفابر، ١٩٧٠، ص ٥) (Dovahbear,1970,P.5)

أما بالنسبة لعناصر الدولة فتتمثل بثلاثة عناصر وهي: الشعب، الإقليم والسيادة، وإذا أردنا التعمق في العنصر الأول الذي يتمثل بالشعب فنجد أنه من الضرورة التعبير عن أنه من أهم العناصر التي تكون إطار الدولة فهم الذين يعمرن إقليمها ويحرسون الحدود، وأهم مصادر قوة الدولة هو الشعب، والقوة تتمثل في استثمار الطاقات والثروات المتوافرة في الدولة نفسها، والاستثمار يحصل عن طريق وضع الخطط الاستراتيجية وإجراء الإحصاء السكاني وإجراء كل ما يلزم للتعبير عن هذه القوة؟

(العنبيكي، ٢٠١٢، ص ٣١) (Al- Anbaky,2012,P.31)

أما العنصر الثاني الذي يتمثل بالإقليم فهو الآخر يعد من أهم عناصر الدولة، وهو تعبير عن مساحة جغرافية يعيش عليها سكان تلك الدولة ويمارسون نشاطاتهم، بشكل دائم، والإقليم ضروري لقيام الدولة ويعد مصدراً من مصادر قوة الدولة، لأن الإقليم يضم مجموعة من ثروات تلك الدولة، يضاف إلى الحدود التي يتكون منها الإقليم ومنها الحدود الطبيعية التي

تتمثل بالجبال والسهول والآخر اصطناعية التي تتمثل من حواجز وأسلاك. (نفسه، ٢٠١٢، ص٣٢) (Ibid,2012,P.32)

أما العنصر الأخير فهو يتمثل بالسلطة السياسية ، وهي تعبير عن هيئة منظمة تتولى ممارسة السلطة السياسية لحكم الشعب، وتنظيم شؤون الرعايا لتحقيق السعادة والرفاهية ، والسلطة تعبر عن طاقة إرادية تظهر عندما يتولون إدارة جماعية تسمح لهم بفرض أنفسهم بغية إدارة الدولة ، ويفترض بالسلطة السياسية أن يتوافر فيها عنصران رئيسان هما: السيطرة التي تعبر عن القوة التي تستخدمها الدولة، والنفوذ الذي يتمثل بالتأثير الذي تمارسه الدولة على رعاياها بغية تحقيق السعادة وتنظيم أمور المجتمع وبسط السيطرة.

(نفسه، ٢٠١٢، ص٣٢) (Ibid,2012,P.32)

وفي الحقيقة إن التعبير عن الدولة هو أمر لا بدّ أن ينظر إليه من زاوية التحقق والتعمق بالأمر، فهو ليس مجرد موضوع عابر ، أو يمكن أن نعهده أمر مبسط بقدر ما يكون موضوعا عميق لدرجة يحتاج إلى تحليل بكل معنى الكلمة، ومن المنظرين من يرى أن الدولة تدرس على أساس الجدل الذي عرضت على أساسه موضوعة الدولة لطاولة النقاش، وهو يعبر عن ازدواجيتها في الوقت نفسه ، فمن ناحية تعبر عن حقيقة واقعة وصارمة ومن ناحية أخرى تندمج وتتفصل عن باقي الأفكار والممارسات ، وهي ليست شيئا يفصح عن نفسه بقدر ما هي مجموعة من الحقائق والوقائع التي تعبر عن الوجود الاجتماعي.

(فنسنت، ٢٠٠١، ص١٦) (Vincent, 2001, P.16)

ولا ننسى انه إذا أريد التعبير عن الدولة فهي قد تعبر عن وضع الحاكم أو الإمبراطور نفسه عندما يتسلم زمام السلطة السياسية ويقوم بإدارة الشعب، وليس هذا فقط فقد ترتبط الدولة بمفهوم السياسة نفسها أي إذا أريد التعبير عن السياسة فهنا نكون أمام علم الدولة. (نفسه، ٢٠٠١، ص٣٤) (Ibid, 2001, P.34)

الحقيقة بمجرد التعبير عن منطق الدولة والتعمق بدراسة هذه المفهوم يطرأ إلى الذهن مفاهيم متعددة منها المجتمع المدني والتعددية وغيرها من المفاهيم ، وقد يعبر المجتمع المدني عن تقييد السلطات التي تتكون منها الدولة أما التعددية فتطرح نفسها ضمن إطار معين يتمثل في جذر آخر ألا وهو الحرية فالتعددية تطرح من خلال الحرية التي يرى فيها الأفراد متشابكين على وفق إطار محدد وضمن إقليم معين ومفهوم منظم هو الدولة يشارك فيها المجتمع المتعدد ليعبر عن رأيه بلا قيد أو شرط.

(فنسنت ، ٢٠٠١، ص٢٧٧) (Vincent , 2001, P.277)

الطرح المسبق للدولة قد يعبر عن مفهوم ونظريات وعناصر و.... إلخ ما يخص إطار الدولة نفسها، والدولة قد لا تكون مفهوما حديثا بقدر ما كانت في متناول الحضارات والأمم وأقرتها الشعوب ومارستها ضمن إطار تنظيمي، فاليونان هي إحدى الحضارات التي كانت تعبر عن ممارسات ديمقراطية وشبه ديمقراطية في إدارة الدولة، وبالرغم من إن اليونان لم تكن الديمقراطية التي عبرت عنها على وفق المفهوم الحالي الذي عبرت عنه إلا إنها مثلت جذور أصيلة وحقيقية امتدت لتشمل مدن وشعوب عبرت عن إدارة إقليمها على وفق الشكل المطلوب الذي يليق بدولها على أساس الأخذ بنظر الاعتبار العادات ، والتقاليد والقيم التي تسود تلك الدول.

فقد أدت أثينا أهم دور في تاريخ اليونان، فلم تكن تشتمل فقط على نموذج عن إدارة الدولة بقدر ما عبرت عن مصدر للفنون والرياضة والعلم والفلسفة والخ...

واستطاعت اليونان أن تحتل مكانة كبيرة ضمن قائمة الحضارات المتقدمة ليس في إطار إدارة الدولة، وإنما أيضا عن الفن والفلسفة ، بل ذهبت أبعد من ذلك الى التعبير عن الجمال والقوانين والتعبير عن الحقوق عن طريق اللوائح التي عبر عنها كل من حكام الدراكون (الحاكم المطلق)، مثل (سولون-بركلييس)، يضاف إلى مجموعة الحروب التي خاضتها مع قرينتها إسبارطة المعروفة بمجتمعها العسكري والانضباط الذي تربت عليه. (عياد، ١٩٨١، ص٢٠٨) (Ayyad,1981,P.208)

ومن الضروري التعرف على البيئة والواقع الذي تضمنته دولة المدينة أثينا، فمن جهة نرى أول مرة في التاريخ يتأسس مجتمع على نوع من المساواة بين المواطنين جميعا على وفق نموذج المشاركة في الحكم وممارسة العمل الديمقراطي وفق ايدولوجية الاعتراف بحقوق المواطنين ككل، فلا فرق بين نبلاء وفقراء فالكل يجتمع في ساحات واسعة للمشاركة في إبداء الرأي، واكبر الأغنياء ومن أحقر الفقراء يشترك في إدارة الدولة وفق الوقوف للتعبير عن رأي محدد على وفق قضية تطرح على طاولة المناقشة والحوار.

(نفسه، ١٩٨١، ص٢٠٨) (Ibid,1981,P.208)

والدولة حسب المفهوم اليوناني هي جمهورية، يعني جمهورية الكل، أي الكل له دور فعال في إبداء الرأي وفق نموذج حرية التعبير التي ارتبطت أساسا عند اليونان على وفق مفهوم النظام والأمن، وهي شكلت مثلثا هرميا اعتمدت عليه المدن اليونانية لا سيما أثينا، حيث الدولة تعد ملكا للجمهور وهو طريق يعبر عن الديمقراطية الحقيقية التي مثلت نموذجا اعتمدت عليه اغلب الأجيال اللاحقة رمزا وتعبيرا عن الحرية، وعلى وفق هذا النموذج بنيت

الدولة على أساس الحرية ، وتكوين المؤسسات الحكومية مع الأخذ بنظر الاعتبار وضع قوانين تؤمن مصلحة الشعب وضامنا حقيقيا من استبداد الحاكم.

(نفسه، ١٩٨١، ص ٢٠٩) (Ibid,1981,P.209)

كانت الدولة في المدن اليونانية تتمثل بثلاثة عناصر وهي الملك ومجلس الشيوخ والجمعية العامة وهو إطار يعبر عن الدولة ومغلف بمؤسسات حكومية تعمل من خلالها على إدارة شؤون دولة المدينة اليونانية أثينا، ولا نغفل عن حقيقة هي إن المؤسسات الثلاث هي تعبر في الوقت نفسه عن أنظمة الحكم الثلاثة ، وهي الحكومة الملكية والارستقراطية والديمقراطية. (عبو، ١٩٩٣، ص ٥٥) (Abo,1993, P.55)

وكان الملك يمثل الشخص الحاكم ونرى الدور البارز له يتمثل بالسلم والحرب أي إن الدولة كانت تعبر عن شخصها الحاكم في إدارة الدولة، وهو الكاهن الأعلى في كل الأحوال، أما بالنسبة للسلطة فكانت محدودة ومقيدة للشخص الحاكم ويعود هذا الأمر إلى أن اليونانيين أنفسهم كانوا لا يحبذون الملك أو الحاكم الفرد وهو تعبير عن الاستبداد، وبالنسبة لحكم الملك استبدل منذ حالي القرن الثامن (ق.م)، بالحكم مدى الحياة إلى عشر سنين فقط، يقوم بإدارة الدولة، والتقسيم واضح حيث إن الصلاحيات حددت على وفق منظور آخر على أساس الصلاحيات الموزعة على المناصب، فهناك ثلاثة اركونات هو اركون الباسيليوس لرئاسة الاحتفالات، والمهرجانات الدينية للدولة، والحكم في المنازعات بين القبائل والكهنة، وفي قضايا القتل، واركون بولمارك الذي كان يؤدي اختصاصات عسكرية ودينية، كما كانت واجباته دينية، أما الاركون الأخير الذي عرف باركون الملك فكان ينظر في أمر العاملين في الاحتفالات ومصاريفها. (نفسه، ١٩٩٣، ص ٥٥-٥٦) (Ibid,1993, P.55-56) وفي الواقع شكلت في حقبة لاحقة هيئة مكونة من ستة اركونات كانت اختصاصاتهم تشريعية، تعمل على تسجيل كل القوانين وبذلك يصبح لدى دولة اليونان المكونة من مؤسسات وتعبر عن أشكال للحكم تسعة اركونات. (نفسه، ١٩٩٣، ص ٥٦) (Ibid,1993, P.56)

ويبدو أنه من الواضح أن أساس تكون الدولة عند اليونان كانت تقوم على أساس مؤسسات تحكم الشعب وفق أنظمة تعاقبت لتؤكد على استمرارية الدولة، ونرى تلاشي الحكم الملكي تدريجيا نظرا للضغط الذي تعرضت له من قبل الارستقراطية، التي كانت تشارك الملوك في الحكم، لا سيما عندما ازدادت قوتها وتأثيرها ظهر للواقع مدى استبدادها بالسلطة السياسية وقيامها بإدارة الدولة على وفق معطيات تقوم على تحقيق مصالحها الخاصة. (عياد، ١٩٨١، ص ٢١٥) (Ayyad,1981,P.215)

والواضح إن في حكم الارستقراطية يتضح حكم النبلاء هم الآخذين بنظر الاعتبار التمسك بزمام السلطة السياسية، ويقدر إلغاء الحكم الملكي وصعود النبلاء إلى الحكم بقدر ما يؤكد على قوة ونفوذ الطبقة الارستقراطية، واستبدالها بإدارة الدولة. (نفسه، ١٩٨١، ص٢١٧) (Ibid,1981,P.217). ولكن لا يمكن أن نغفل دور الارستقراطية وإدارة الدولة من أقلية هو يعني إدارتها لمؤسسات الحكومة ككل التي تعد من الطبقات الممتازة وفق الصلاحيات والامتيازات التي تمتعت بها، وكانت تسمى عند اليونان طبقة (الابواتريد) أي القلة النبيلة، الذين يولدون مع النعم التي تستأثر بالحكم لمدة عصور عدة ، وكل الموظفين والقضاة كانوا من أبناء هذه الطبقة، مما يعني استفرادها بإدارة الدولة وسيطرتها على زمام الأمور.

(نفسه، ١٩٨١، ص٢١٧) (Ibid,1981,P.217)

وعلى الرغم من كل الامتيازات التي حاز عليها الملك أو الطبقة الارستقراطية إلا إنها جسدت إرادة الشعب وهذا واضح ، فقد حددت صلاحيات الملك، وتقيده بالسلطة، والاركون كان ينتخب لمدة عشر سنوات، مما أدى إلى تقييد الطبقة الارستقراطية بالحكم، وهذا يعني إن تفويض السلطة يعود إلى اختيار الشعب الذي كان مقسم إلى طبقات عدة.

(فرنان، ١٩٨٧، ص٣٤-٣٥) (Fernan,1987,P.34-35)

قوة الدولة عند اليونان لم تكن في الحقيقة تتمثل بالشخص الحاكم نفسه أو بالطبقة التي تدير الدولة، فالمسألة واضحة ونجد أن القانون هو الآخر عبر عن قوة الدولة وعن كيفية إدارة الدولة بالشكل المطلوب أو وفق إرادة الشعب التي عبر عنها. فكل حكام اليونان الذين تولوا على إدارة الدولة كانوا يقرون بأهمية القانون وعلى الرغم من أن مدى نجاح الدولة يمكن أن يقاس بقوة القانون إلا أن الحكام أنفسهم التزموا بالقانون.

ف(سولون) هو أحد حكام الدراكون ، وهو تعبير ومثال واضح على تطبيق قوانين عدة تعبر عن مدى أهميتها للشعب، فكل القوانين التي أصدرها كانت تعبر عن مدى التزام الشخص الحاكم بالقانون ومدى تطبيق الشعب له وفي الوقت نفسه كانت تعبيراً آخر عن تحقيق مصلحة العامة.

(عكاشة، وآخرون، ١٩٩١، ص٧٤) (Qukasha, et. al.,1991,P.74)

فقد شجع التجارة وعمل على إجراء إصلاحات عديدة على الرغم من انتمائه إلى طبقة الارستقراطية، كذلك وجه نقد للوضع الاجتماعي ، ورأى في العدالة وسيلة مهمة تتخذ من خلالها التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، كما اعتبر العدالة مهمة في احترام مبدأ الإنصاف وفرض القوانين التي تضمن الحقوق للجميع، يضاف إلى دعوته إلى عودة كل العبيد ، وإلغاء الديون.

(نفسه، ١٩٩١، ص٧٥) (Ibid.,1991,P.75)

عَدَّ (سولون) حكيماً من حكماء اليونان نظراً للإصلاحات التي قام بها، ويضاف إلى مسألة مهمة هي احترافه للسياسة وقدرته على تفهم وضع الشعب على وفق إصدار قوانين تلائم البيئة اليونانية، فقد كان يسلك طريقاً بين الوسطاء والفقراء لتحقيق المساواة المطلقة، والافادة من خيرات البلاد. (نفسه، ١٩٩١، ص٧٥) (Ibid.,1991,P.75)

إن تحديد معنى الدولة لا سيما في الفكر اليوناني هو أمر لا بدّ من القيام بالتوسع في دراسته والبحث في تحليله لأسباب عدة ، منها هو إن الانطلاقة الأولى لتحديد وظيفة الحاكم السياسي هي انطلقت من أثينا عن طريق الفلاسفة الذي اتبعوا منهج الجدال و النقاش ، وهي ما تعرف باليونانية بالمنهج الجدلي أي الحوار وهذا واضح في الطريقة التي اتبعها الفيلسوف (سقراط) في عرضه لموضوعات عدة تخض الحاكم السياسي والدولة وأيضاً تحديد النظام الأصح للحكومة.

المبحث الثاني: (مفهوم الدولة في فكر سقراط وأفلاطون)

انطلاقة (سقراط) بدأت بالمحاورات مع (ثراسيماخوس) وأيضاً مع (غلوكون- وسيفاليوس) الذي انسحب في الحقيقة من محاوراة العدالة ويضاف إلى ذلك سيمونديس).

ويرى (سقراط) إن بناء الدولة يكون على وفق إطار حقيقي وتطبيقي واقعي يتمثل بالعدالة ، ويرى أن الحاكم الأصح الذي يدير الدولة هو الحاكم العادل ، وكذلك تحقيق المصلحة العامة، وأيضاً انطلق من مبدأ أن تحقيق مصلحة الشعب تتبع من خلال إتباع الحكومة طريقة لتحقيق هذه المصلحة ، وهي تتمثل في سن القوانين أو التشريعات التي تحد من استبداد الشخص الحاكم ولأن الحكومة ترى في مصلحة الرعية هي الأفضل فهنا تتحقق مصلحة العامة وتعمل على درء المفساد والأخطار، ويضاف إلى ذلك مبدأ مهم أكد عليه هو إن إدارة الحكم من الشخص الحاكم تتم من خلال تحقيق مصلحة الشعب أولاً ، ومن ثم يحدد الأجر الذي يحصل عليه الحاكم الذي مثله (سقراط) بفن الأجور حيث إن الحاكم هدفه الأساس هو تحقيق مصلحة الشعب وليس إلا. (خباز، ١٩٨٦، ص٧-٨) (Khabaz,1986,P.7-8)

وأفضل فن ركز عليه (سقراط) في إدارة دفة الحكم هو مبدأ العدالة الذي يرى من خلاله الطريقة التي يظهر فيها الشخص الحاكم لمدى دقته في إدارة الحكم، وهو استنتاج يملي عليه (سقراط) إن الحاكم هو ذلك الشخص العادل والحكيم، ويرى أيضاً من الدقة في إدارة الدولة تتضح لنا صورة الاتحاد في العمل الذي بدوره يحقق المنفعة العامة. (نفسه، ١٩٨٦،

ص٢٦) (Ibid,1986,P.26)

أهم مبدأ ينطلق منه (سقراط) لإدارة الدولة يتمثل بالشخص الحاكم فبقدر ما تهمة مسألة إدارة الدولة بقدر ما يكون للشخص الحاكم دور مهم في إدارة الشعب على وفق أصول القانون والتشريع الذي يحقق مصلحة الشعب، إذ يرى أن الشخص الصالح هو دائما نافع، والتحليل يؤكد إن مسألة الصلاح التي تنتهي بالنفع هي ناتجة من تحقيق مصلحة عامة يريد بها تحقيق نفع ومصلحة لكل ولهذا إذا ما أريد التعبير عن أهمية الشخص الحاكم في إدارة الدولة يجب النظر إليه من زاوية تحقيق النفع الذي يحقق بدوره مصلحة الجميع. (خباز، ١٩٨٦، ص ٢٠) (Khabaz,1986,P.20)

إن استكمال الحلقة التي يراد بها التي تتمثل بنشوء الدولة في فكر (سقراط) هي تعبير عن الفرد ذاته، وهو يرى إن نشوء الدولة يكون عن طريق الفرد، لأن الفرد الذي يعيش في مجتمع هو ليس بمعزل عن الآخرين وإنما وجد ليتحد مع الآخر وهذا أمر ذكر سابقا وإن الحاجة لا يمكن أن تكمل بعضها مع الآخر إلا بتعاون الفرد وحاجته مع الآخرين، هنا سيكون محور نشوء الدولة واردة، الذي أكد عليه (سقراط)، والسبب إن الفرد بحاجة إلى معاونة الآخرين في سد احتياجاته، والفائدة هنا تعود إلى كل المشتركين في تبادل الحاجات وهي أهم نقطة أراد (سقراط) أن تتحقق لغرض نشوء الدولة ألا وهو تحقيق المصلحة العامة، ولذا على وفق إطار الحلقات المذكورة تنشأ الدولة على وفق هدف محدد ألا وهو تحقيق المصلحة لكل. (نفسه، ١٩٨٦، ص ٥٦) (Ibid,1986,P.56)

ولكن التساؤل المطروح هو كيف تتم الافادة وتحقيق المصلحة العامة على وفق الطرح المذكور؟

المبدأ الأساس الذي انطلق منه (سقراط) هو توزيع الأعمال، إذ إن التوزيع المذكور يكون من خلاله تبادل الحاجات وفي الوقت نفسه تتحقق من خلاله المصلحة بين الكل، وتركيز المنفعة في فكر (سقراط) هو لدرء المخاطر والمفاسد، فهو يرى إن التزام كل واحد على وفق الإطار المحدد بعمله يحقق مصلحة الآخرين على وفق مبدأ توزيع الأعمال، وأيضا تحديد كل واحد على وفق أجره وهنا ستتحقق المنفعة لكل عن طريق مبدأ توزيع الأعمال مهما يكن من حرفة أو عمل بسيط، ومن ثم فإنه عمل هدف إلى تحقيق المصلحة. (نفسه، ١٩٨٦، ص ٥٦-٥٧) (Ibid,1986,P.56-57)

ويذكر (سقراط) إن التركيز في نشأة الدولة يكون من خلال النظر إليها من زوايا عدة، واستكمال الزوايا هو التركيز على الشخص الحاكم والعودة إلى نقطة البدء، فالحاكم على وفق رأي (سقراط) هو العادل ويضيف أيضا صفة الشجاع، وأيضا هناك مزايا عقلية يركز عليها (سقراط) في شخصية الشخص الحاكم، إذ إن مسألة التركيز على العقل هي أهم مسألة؛ لأن

الحاكم يجب أن يتحلى على وفق إدارة الشعب بصفات مميزة تمكنه من إدارة الدولة على وفق النسق المطلوب، ولا ننسى أن مسألة المعرفة هي أهم الصفات الخاصة التي أكد عليها (سقراط) التي يجب أن تكون موجودة في الشخص الحاكم إذ انه انطلق من مبدأ حكم الفيلسوف وان يكون ذا معرفة أو محبا للمعرفة. (نفسه، ١٩٨٦، ص ٦٤) (Ibid,1986,P.64)

الحاكم يخضع لجملة من القواعد وهي أن يسير نحو الكمال، فلسفي النزعة، عظيم الحماسة، سريع التنفيذ وأخيرا شديد المراس، هي مواصفات أراد بها (سقراط) أن يتمكن من إدارة الدولة على وفق معطيات مهمة لتحقيق المصلحة العامة لان أساس الدولة عند (سقراط) تبنى على هذا الأساس.

(نفسه، ١٩٨٦، ص ٦٥) (Ibid,1986,P.65)

كل مفردة طرحها (سقراط) كانت تنظر من زاوية فلسفية وتركيزه على هذا الجانب ؛ لأن الفلسفة والعلم أخذوا حيزا كبيرا في فكر (سقراط) وكل فكرة كانت تناقش تخضع لقالب المحاوراة والجدال وطريقة الإقناع التي يتبعها (سقراط) مع تلاميذه الذي كان دائما يوصيهم بتعلم الفلسفة التي سار عليها كل من تلاميذه (أفلاطون-أرسطو طاليس)، وهو جانب مهم ؛ لأن المحاوراة أخذت حيزا كبيرا ، والمناقشات التي ساعدت إلى الوصول إلى مفردة مثل الدولة حتى تطرح على طاولة النقاش.

(الظاهر، الفلسفة الاغريقية في السياسة والدولة، brob. Org@info)

brob. @(Al- Dhaher, The Greek Philosophy In politics and State. info Org)

ركز فكر (سقراط) في الواقع على محور مهم هو الدولة التي نظر إليها من باب فلسفي ونزعة جدلية كانت تتمثل باستماع تلاميذه له ، ولكن الفيلسوف الحاكم أخذ جانبا ونصيبا كبيرا في فكر (سقراط) وناقش الفكرة وطرحها (أفلاطون) في كتابه الجمهورية ؛ لأنه رأى في الفيلسوف الحاكم نموذجا كافيا ووافيا في إدارة الدولة ولا يعلو شيء عليه حتى القانون كان يمكن أن يعبر عن خضوع فقط الأفراد له، دون شمولية الحاكم به على أساس العلم والمعرفة التي يتمتع بها الحاكم نفسه.

(سقراط، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، www.Wikipedia.com)

(Socrates, Wikipedia, Free Encyclopedia, www.Wikipedia.com).

ويبدو من الواضح إن فكرة الدولة التي عرضها على طاولة النقاش (سقراط) وتلاميذه لم تكن تخلو من إعطاء قانون دورا مهما ، ويبدو أن هذا الدور كرسه (سقراط)، طيلة حياته حتى يكون نموذجا ومثالا للتضحية واحترام للقانون في الوقت نفسه ، أضف إلى ذلك إن

طاعة القانون مثلت بشخص (سقراط) نفسه، وذلك يتضح من خلال إن تلاميذه عملوا على زيارته في السجن ؛ لتحقيق منفذا للهروب من حكومة الطغاة الثلاثين التي حكمت عليه بالإعدام نتيجة للمفسدة التي جلبها للشباب من مواطني أثينا حسب ادعائهم ، أما الرفض والطاعة للقانون فهو كان من تعبير (سقراط) حتى يمثل نموذج لمدى الاحترام للقانون ويمثل شخصا تعبر عنه الأجيال في الفكر الغربي للتعبير عن أهمية ودور القانون الفعال.

(نفسه، www.Wikipedia.com) (Ibid, www.Wikipedia.com)

أما (أفلاطون) فكان يرى أن الدولة هي نتيجة حاجة اجتماعية تتولد عند كل الأفراد، وهذا يعني إن طرح (أفلاطون) كان يتضمن مبدأ تقسيم العمل أي كل يعمل على حسب عمل خاص به ، وهو يعد في نظره إن كل عمل من أي مواطن هو مكمل لعمل مواطن آخر فالدولة هنا تحدث نتيجة تكامل الحاجات عند كل المواطنين، والفرد يعد جزءا من الدولة ، وإذا كل فرد قام بعمله الخاص ، ستتحقق عنده النظرية التي تخص نشوء الدولة وهي إنها تقوم على الحاجات المتبادلة للأفراد وهي تخصص الفرد بعمله واكتمال الحاجات هي تمثل بحد ذاتها دائرة تمثل حدود الدولة (صالح، ٢٠٠١، ص٥٢-٥٣)(Saleh,2001,P.52-53)

ويبدو أن تحليل الدولة في فكر (أفلاطون) يذهب إلى ابعده من ذلك ألا وهو إن الدولة تكمن

في ثلاث وظائف هي:

- ١- إشباع الحاجات الطبيعية.
- ٢- حماية الدولة من الخطر الخارجي.
- ٣- حكم الدولة.

وهو تعبير عن اكتمال عمل الأفراد مع بعضهم الآخر وهو أمر يقع على عاتق المواطن نفسه في أداء كل واحد عمله الخاص به. (نفسه، ٢٠٠١، ص٥٣-٥٤)(Ibid,2001,P.53-54)

الحقيقة إن (أفلاطون) رأى أن السياسة وهي علم الدولة هو يعد مكملا لباقي العلوم الأخرى، والدليل على ذلك إن الحاكم السياسي بنظره هو من يمسك بزمام السلطة السياسية ليدير شؤون العامة، ولكن الطرح الذي جاء به هو يتضمن ثلاثة أمور رئيسة تقوم على أساسها الدولة هي:

- ١- صفات من يتولى السلطة.
- ٢- طريقة اكتساب السلطة.
- ٣- طريقة انتقال السلطة. (بريلو، وآخرون، ١٩٨٦، ص٤٢-٤٤) (Brelu)

(et.al.,1986,P.42-44)

ويرى أنه عندما يتم مبدأ تقسيم العمل ويكمل كل مواطن الآخر يرى أنه يجب على المواطن أن يتولى المناصب التي تمكنه من توهله من القيام أو الواجب قيامه، فهو يرى أن العمل على وفق هذا المبدأ سيقسم المواطنين إلى ثلاث طبقات هي:

١- القضاة. ٢- المحاربون. ٣- الفلاحون والحرفيون.

(نفسه، ١٩٨٦، ص ٤٥) (Ibid.,1986,P.45)

ويبدو أن (أفلاطون) رأى في تقسيم المواطنين إلى طبقات وفي الوقت نفسه إيمانه بمبدأ تقسيم العمل، هو أعظم أسباب كمال الدولة، حيث يرى إن مبدأ الإيمان القائم على تقسيم العمل واختصاص كل مواطن بعمل خاص به، فالقاضي يختلف عن عمل المزارع وكذلك الأخير يختلف عن المحارب لكن يرى إن كل واحد من هؤلاء هو بحاجة إلى الآخر، وهنا يصل إلى اكتمال محور الدولة بمواطنيها وهو محور يحقق فكرة العدالة.

(زكريا، ٢٠٠٥، ص ٨٧) (Zakariyah,2005,P.87)

وأخيراً نجد (أفلاطون) كان يطمح من تأهل المواطن لإدارة الدولة هو لتحقيق هدف واحد هو الصالح العام، أي تحقيق مصلحة الشعب. (ديوران، ١٩٩٤، ص ٦٢)

(Diorant,1994,P.62)

المبحث الثالث: (مفهوم الدولة في فكر أرسطو طاليس)

في الحقيقة لا يمكننا الجزم أن كل فكرة لا يمكن إلا أن تجسد في الواقع تفسير أوسع من التي سبقتها من الأفكار والتجسيد الواقعي يتمثل في الدقة في التفسير، والواقعية التي تعبر عن هذه الفكرة وهنا يجسد (أرسطو) فكرته عن الدولة وهو تفسير لا امتداد الفكرة عن من سبقه فيها ألا وهو (سقراط-أفلاطون)، ومن الطبيعي أن نجد إن (أرسطو) يجسد المفهوم وفق تسلسل واقعي وهو إن دولة المدينة لم تنشأ من مجتمع الطبيعة كما هو معروف عند السفسطائيين وإنما نتيجة وجود بذور شكلت أساس لوجود الدولة وهي التي تتمثل بالأسرة والقبيلة والمدينة ومن ثم تشكل أساس وإطار حقيقي عبر عنه بالدولة.

(فخري، ١٩٩٩، ص ١٢٧) (Fakhry,1999,P.127)

والدولة عنده تمثل اكتمال حاجات المواطن مما يعني أن الإنسان هو حيوان مدني ولا يمكن لهذا الإنسان أن يكون بعيد عن تفاعل المجتمع مع الآخرين؛ لأن الإنسان بذاته ما يميزه عن الحيوان هو في العقل ويندرج ضمن ذلك إن الإنسان الذي لم يتفاعل مع الآخر فهو أما حيوان أو إنسان من الآلهة وهو تعبير واقعي لمدى معرفة (أرسطو) بأهمية التفاعل الناتجة مع الآخر في المجتمع نفسه الموجود فيه.

(نفسه، ١٩٩٩، ص ١٢٨) (Ibid,1999,P.128)

ويستدرج (أرسطو) في تعبيره عن العوامل السياسية التي تشكل الدولة وهي التعبير عن النظام السياسي نفسه، والأسس التي تشكل قاعدة أساس لتشكل دولة واقعية ، وهي ما أطلق عليها الدولة الفاضلة أو المثلى، حيث يرى إن هذه الدولة يجب أن تدرس من ناحية عدد المواطنين، وطرائق الانتخاب والمساحة المقررة للسكان يضاف إلى ذلك كيفية اختيار النظام السياسي الملائم لها وهو ما عبر عنه بالنظام الدستوري وهو تعبير عن الحكومة الدستورية التي كانت قد انشقت إلى قسمين وهي حكم الطبقة الوسطى والآخر هو حكم القانون. (سباين، ٢٠١٠، ص ١٧٥-١٧٦) (Sbine,2010,P.175-176)

وإذا أردنا أن نعبر عن أهمية ووظيفة الدولة وفق فكر (أرسطو) فهي تلك الدولة التي تقوم بمهمة تدريب المواطن على الفضيلة يعني وهي تدريبات صعبة وشاقة لكن ليست مستحيلة بالنسبة للشباب ؛ لأن إدارة دفة العامة تحتاج إلى دراية وعلم ومعرفة بكل الجوانب وهي مهمة أساس تقع على الحاكم السياسي نفسه. (ودفين، وآخرون، ٢٠٠٠، ص ١٣٥) (Wadvine, et.al., 2000,P.135)

ولكن التساؤل الذي يطرحه (أرسطو) هو هل فعلا هناك ديمومة للدولة الفاضلة ؟ هنا الإجابة تكون بخطين وهي من الناحية الفلسفية وهي كشكل طبيعي للحياة الإنسانية ، أما من الناحية الأخرى فهي تجسيد واقعي وحقيقي والامتداد الذي يمكن أن تحافظ عليها الدولة هو الاستمرار في الاختيار الأمثل للنظام السياسي المتمثل بالحكومة الدستورية المبنية على أساس الطبقة الوسطى والقانون. (توشار، ١٩٨٧) (Tochar,1987)

ويضيف (أرسطو) انه على الحاكم السياسي أن يكون على دراية ومعرفة لا محصي لها من عدد ومعرفة بالأشكال السياسية لأنظمة الحكم ودراسة القوانين ، ولان القوانين اشد انتلافا مع الدستور ويعتبر الدستور هو أداة لترتيب إدارات الحكم وترتيب السلطات.

ويسترسل (أرسطو) حول الإدارات التي تحكم إدارات الدول الكبرى حيث يرى انه في الأخيرة يجب أن تنظم السلطة وإداراتها وفق اختصاصات تنفرد بها، لأن كثرة المواطنين تسمح بكثرة الموظفين ولا ينكر إن كل وظيفة تملأ حق الملا متى ما كان واجب الموظف محدود، أما في الدول الصغرى فالأمر معكوس وهو يرى أن الاختصاصات متباينة والمواطنين أشد ندرة من تكون هيئة الحكام كثيرة العدد والدولة الصغيرة بنظره هي أكثر حاجة إلى حكام سياسيين والوظائف نفسها تسند إلى الموظفين، لكن الفرق هو انه لا توجد مسالة توكيل الرجل إلى وظيفة واحدة أو محددة بعينها وبشرط أن لا تتعارض هذه الوظيفة مع الأخرى. (ارسطو، ١٩٥٧، ص ٣٤٥) (Aristo,1957,P.345)

أهم فكرة عرضها (أرسطو) عن مفهوم وفكرة الدولة هو كيف يمكن إيجاد مواطن صالح يصلح لإدارة دفة الحكم على وفق معطيات تتمثل بالفضيلة والمعرفة التامة لكل القوانين والدساتير الموجودة لقدرته على التحكم وإدارة الدولة وفق منظور ايجابي يتضمن تحقيق مصلحة العامة؟

والحقيقة نرى أن السياسة على وفق منظور (أرسطو) تكمن في الفضيلة الجماعية التي تركز على مسألة الأخلاق، يضاف إلى ذلك يرى أن الدولة التي تسود فيها الفضيلة هي دولة طبيعية يتصرف فيها المواطن على وفق أسس الفضيلة التي تتدرج من ضمنها العدالة ، والحقوق وتأمين الحريات يضاف إلى مسألة التعاون فيما بين الأفراد. (بريلو، وآخرون، ١٩٨٦، ص٥٧) (Brelu et.al.,1986,P.57)

ويرى (أرسطو) في قيام رجل في الدولة واحد واجتمعت فيه الخصال الفضيلة والحكمة وغيرها من المواصفات التي أسسها لأحقية الحاكم السياسي بإدارة العامة، هو يستحق أن يحكم بلا منازع ؛ لأن أهمية الدولة تكمن في رجل الدولة الذي يتمتع بصفات تؤهله لإدارة دفة الحكم ، والمقابل الذي يجب أن يحصل عليه الحاكم السياسي هو الطاعة بلا معارضة تذكر من أي مواطن. (فخري، ١٩٨٦، ص١٥٧-١٥٨) (Fakhry,1986,P.157-158)

ولكن يرى (أرسطو) إن تدريب المواطن على الفضيلة يحقق نوعا من المساواة ، الكاملة للمواطنين ، انطلاقا من أحقية المواطنين لاستلام السلطة ، وهو شيء طبيعي يحقق منه المصلحة العامة.

(سانتيلير، ٢٠٠٤، ص٢٠٣) (Santehlair,2004,P.203)

الخاتمة

فكرة الدولة إذا ما أريد التعبير عنها وفق منظور فلسفي فيجب أن نأخذ بعين الاعتبار إن الفلسفة تأخذ دور وجانب كبير من إعطاء المفهوم الدقيق لها، وهي تعبر عن السياسة والتي ترتبط بكل ما يتعلق بالدولة فالذي يراد بالسياسة يجب أن يرى أنه يتحدث عن الدولة في الإطار الأول، كما إن فكرة الدولة كان طرحها الحقيقي على يد الفلاسفة اليونان، ويتجلى هذا الرأي من حقائق واقعية طرحها كل من الفلاسفة (سقراط-أفلاطون)، ولكن درجة التحليل تختلف من فيلسوف لآخر نتيجة لتأثره بالبيئة الطبيعية لمدينة أثينا يضاف إلى ذلك إن (أفلاطون) كان تلميذ (سقراط)، والدليل الذي يؤكد ذلك هو التحاق كل طلاب وتلامذة (سقراط) معه إلى السجن وخاصة عندما أرادوا أن يحاولوا إنقاذ أستاذهم الذي رفض ألا أن يكون أو يمثل نموذج لتطبيق قانون سارت عليه معظم الدول واحترامه الشديد له، بل إن الدولة في فكره لم تقم إلا على ركن أساسي ألا وهو التربية أي تربية الحاكم والتطبيق القانون الذي عن طريقه تتحقق دولة عظيمة مبنية على أساس الحكمة والمعرفة والتي أطلق عليها الفضيلة. أما (أرسطو) لم يكن ليختلف عن من سبقوه في طرح الأفكار كـ(سقراط-أفلاطون) ولكن الفرق يتجلى في إن (أرسطو) اختلف في صياغة الدولة كمفهوم منه عن (أفلاطون) حيث أوضح الثاني إن الدولة تتمثل بخمس أنواع أما الأول فقد صاغ هذه الأنواع على وفق إطار السلطة أي أنواع الدول عند (أفلاطون) ترجمت أنواع للسلطة عند (أرسطو طاليس)، والفرق الآخر يتجلى أيضا أن رجل الدولة عند (أفلاطون) يختلف عن الحاكم السياسي، أما (أرسطو طاليس) ، فقد أوضح إن رجل الدولة هو أيضا يختلف عن الحاكم السياسي وأيضا يختلف عن الماسك بزمام السلطة السياسية ويعد كل من (سقراط-أفلاطون) الأساتذة الذين جنا منهم مجموعة الأفكار، والطرح الذي جاء به هو أفكار تميل إلى أن تكون مثالية إلى حد ما، لكن التمييز الذي جاء فيما بعد هو كيفية الاختيار الواقعي الذي وقع عليه (أرسطو) وهو لم يكن من نسيج خيال أو أسطورة وإنما الواقعية نتجت من صميم الواقع المرير الذي عاشه، ابتداءا بالبيئة اليونانية التي كانت تتكرر معظم أفكاره، وأيضا الاتهامات الأخرى التي كان بصدها التي تمثلت هجرته خارج أثينا أصابه، فلا يمكن أن تكون كل فكرة لم تتبع إلا من واقع مرير عاشه وأراد فعلا أن ينشر بذور خير قد تكون سبب لسعادة مدن ودول عظيمة عاشت ، وتشبعت بفكر (أرسطو طاليس).

المصادر:

- الشاوي، منذر، (١٩٦٥)، في الدولة، بغداد، مطبعة شفيق.
- الغرباوي، حسام، (٢٠١١)، نظريات الدولة، مجموعة محاضرات أقيمت على طلبة كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.
- دوفابر، جاك دونديو، (١٩٧٠)، الدولة، ط١، ترجمة سموحي فوق القادة، منشورات عويدات، بيروت.
- العنكي طه، (٢٠١٣)، القانون الدستوري والنظم السياسية، مجموعة محاضرات أقيمت على طلبة كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية.
- فنسنت، اندرو، (٢٠٠١)، نظريات الدولة، ط٢، ترجمة: مالك أبو شهيو، دار الرواد، طرابلس.
- عياد، محمد كامل، (١٩٨١)، تاريخ اليونان، دار الفكر، دمشق، ج١.
- عبو، عادل نجم، (١٩٩٣)، اليونان والرومان دراسة في التاريخ والحضارة، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد.
- فرنان، جان بيار، (١٩٨٧)، أصول الفكر اليوناني، ط١، ترجمة سليم حداد، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت.
- عكاشة، علي وآخرون، (١٩٩١)، اليونان والرومان، ط١، دار الأمل للنشر والتوزيع، الأردن.
- خباز، حنا، (١٩٨٦)، جمهورية أفلاطون، مطبعة بابل، بغداد.
- الظاهر، قرطبة، الفلسفة الإغريقية في السياسة والدولة، بحوث ومقالات، ج٤، للمزيد انظر الموقع الإلكتروني - info@brob.org
- سقراط، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، وللمزيد انظر الموقع الإلكتروني - www.wikebidie.com
- صالح، غانم محمد، (٢٠٠١)، الفكر السياسي القديم والوسيط، بغداد.
- بريلو، مارسيل وآخرون، (١٩٨٦)، تاريخ الأفكار السياسية، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت.
- زكريا، فؤاد، (٢٠٠٥)، جمهورية أفلاطون، دار الوفاء لنديا الطباعة والنشر، الإسكندرية.
- ديورانت، ويل، (١٩٩٤)، قصة الفلسفة، ط٢، ترجمة: احمد الشيباني، دار القارئ العربي للنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة.
- فخري، ماجد، (١٩٩٩)، قادة الفكر (أرسطو)، ط٤، دار المشرق، بيروت.
- سباين، جورج، (٢٠١٠)، تطور الفكر السياسي، ط١، مطابع الهيئة المصرية، القاهرة.

- ودفين، روبرت وآخرون، (٢٠٠٠)، سلسلة أقدم لك أرسطو، ترجمة: إمام عبد الفتاح إمام، المجلس الأعلى للثقافة.
- توشار، جان، (١٩٨٧) تاريخ الأفكار السياسية، ترجمة: علي مقلد، الدار العالمية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.
- أرسطو، السياسيات، (١٩٥٧)، ترجمة الأب أوغسطين بربارة البولسي، بيروت.
- فخري، ماجد، (١٩٨٦) أرسطو طاليس، ط٣، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت.
- سانتيهليلير، بارتملي، (٢٠٠٤)، السياسة لارسطو، ترجمة: احمد لطفي السيد، منشورات الفاخرية، بيروت.

References:

- Adel, N. (1993). *Greece and the Romans: A study in History and Civilization*, Baghdad. Al- Kutub House for Publication and Distribution.
- Ali Qukasha, et. al., (1991). *Greece and the Romans*. Edition (1), Jordan, Dar Al- Amal for Publication and Distribution.
- Andrew V. (2001). *Theories of the state*. Translated by Malek Abu Shihiwa. 2nd Edition . Tripoli. Al- rewad Publising House.
- Aristotle (1957). *Politics*. translated by Father Augustan Barbara, Beirut.
- Bartimly S. (2004). *Aristotle's Politics*, translated by Ahmed Lutfi, Beirut, Al- Fakhiryal House.
- Found Zakariyah (2005), *Plato's Republic*, All Askandirayah, Dar Al- Wafa of Publication and Distribution.
- Ghanim M. S.(2001). *The old and Middle Political Thought*.Baghdad. University of Mosul.
- Hana Khabaz, *Plato's Republic*, Baghdad, Babel Publishing House.
- Hussam Al- Gharabawy (2011), *Theories of the State, A Collection of Lectures Delivered to Students of College of Political Sciences*, University of Baghdad.
- Jacques Dondoux Dovahbear (1970), *The State*, Translated by Samuhi Fawq Al- Adah, Edition (1), Beirut, Oueidat Publications.
- Jan Pierre Fernan (1987), *Fundamentals of Greek Thought Translated*, by saleem Haddad, Edition (1), Beirut. The University Institution of Studies and Publication and distribution.
- Jan T. (1987). *History of the political thoughts*, translated by Ali Moqalad, Beirut, Al- Dar Al- Alamiyah for publication and Distribution.

- Joerge Sbine (2010), *Development of the Political thought*, Cairo Edition (1), The Egyptian Board Publishing Houses.
- Majed F.(1986), *Aristotle*. 3rd Edition. Beirut, Al-Ahlyah for Publication and Distribution.
- ----- . (1999). *Leaders of thought (Aristotle)*. 4th Edition. Beirut. Al-Mashreq Publishing House.
- Marcelle Brelu et.al., (1986).*History of Political Thoughts*. Beirut. Al-Ahlyah for Publication and Distribution.
- Mohammed K. A. (1981).*History of Greece*. Damascus. Fakr Publishing House.
- Qortuba Al- Dhaher, *The Greek Philosophy, In politics and State*. Issue (4), researches and Articles. For more information. Sdee (info@ brob. Org).
- Robert Wadvine, et.al., (2000).*veries of Introducing to you Aristotle*, Translated by Emam Abdul Fatah Emam, The Hight Council of culture.
- Al- Shawi, M. (1965).*In the State*. Baghdad. Shafiq Publishing House.
- Socrates, Wikipedia, Free Encyclopedia for more information. See (www.Wikipedia.com).
- Taha Al- Anbaky (2013), *The Constitutional Law and the Political Systems*. A Collection of Lectures Delivered to the Students of College of Political Sciences, Al- Mustansiriyah University.
- Weill Diorant (1994), *Story of Philosophy*, translated by Ahmed Al-Shaibany, Edition (2), Cairo, Dar Al- Qareah Al- Araby for Publication and Distribution.